الفصل الثالث

عطف القصة على القصة

فتح الزمخشري بابًا جديدًا للعطف سُمّى «عطف القصة على القصة»، أشاد به البلاغيون من بعده، ووجدوا فيه المخرج من تعارض كثير من الأمثلة مع قواعدهم التي أحكموا بها عطف الجمل، فإذا ضاق بهم وصل جملة بأخرى على مقتضيات هذه القوانين قالوا إنه من عطف القصة على القصة، وذلك لأن هذا النوع من العطف خارج عن هذه القواعد التي تحكم العطف في الجمل، من حيث اشتراط الجامع الخاص الذي يوجب التناسب بين المسند والمسند إليه في كلتا الجملتين، والتوافق بينهما خبرًا أو إنشاءً، وإلا امتنع الوصل، ووجب الفصل.

أما عطف القصة فيكفي فيه التناسب في المعنى بين مضمون القصتين، دون اشتراط التناسب بين جملهما ومفرداتهما. وهكذا دخل عطف القصة باب الفصل والوصل، ليكون بمثابة منقذ يظهر كلما اشتد الخلاف واحتدم الجدل في تطبيق قواعد الفصل والوصل على الجمل.

ومما يجب التنبيه إليه أن ثمة فارقًا بين تعبيرين: «عطف قصة على قصة» و«عطف القصة على القصة»؛ فالأول أصل يطلق على مجموعة الأحداث أو الحدث الذي يتناول شخصًا أو مجموعة أشخاص يصور القرآن موقفهم، ويحدد مصائرهم في إيجاز تقوم فيه مجموعة من الجمل بما تقوم به صفحات رواية طويلة، أو في إطناب، بتفصيل هذه الأحداث، وإبراز صور الأشخاص، وتطور المواقف، مع التركيز على مواضع العبرة فيها، وهذا هو ما يسمى «عطف قصة على قصة»، مثلما ورد في القرآن من قصص المشركين من العرب وكفار أهل الكتاب الذين كادوا للإسلام والمسلمين، والقصص الذي ساقه الله عبرة وتسلية للرسول عليه السلام مما حدث مع الأنبياء السابقين في مواجهة أممهم، كما ينطق به قوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنَ﴾ (يوسف:٣)، وقوله: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ (يوسف:١١١).

هـذا مـع الأخـذ في الاعتبـار أن للقـرآن خاصـية لا توجـد في سـواه مـن أقاصيص البشر ، حيث اقتضى تكرار القصص في القرآن تعبيراً عن الموقف الواحد بصور متعددة ، إبرازًا لحدث معين في سياق يتطلبه ـ اقتضى ذلك أن تفصل الأحداث في موطن ، وتوجز في موطن آخر ، اعتمادًا على تفصيله هناك ، ومن ثَمَّ تقوم الجملتان أو الثلاث مقام أحداث قصة متكاملة أشير إليها بهذه الجمل ، فإذا عطف عليها كان ذلك من عطف قصة على قصة .

أما التعبير بعطف القصة على القصة فهو يقصد به عطف مجموع جمل على مجموع جمل أخرى للاتفاق في الغرض العام ، وإن لم يكن هناك تناسب بين مفردات الجمل أو اتفاق في الخبرية والإنشائية ، فهو شبيه بعطف قصة على قصة ، من حيث الاكتفاء بالمناسبة بين مضمون القصتين . وهذا ما ينبئ عنه صنيع الزمخشري بالمخالفة بين تعبيرين ، ورد الأول في قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ (البقرة:٨) ، حيث قال : « وقصة المنافقين عن آخرها معطوفة على قصة الذين كفروا ، كما تعطف الجملة على الجملة » [(١)] ، والتعبير الثاني ورد في قوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا ۙ قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ ﴾ (البقرة:٢٥) . قال الزمخشري : « إنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين ، فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين » [(٢)].

فهو لم يقل عطف قصة ثواب المؤمنين على قصة عقاب الكافرين ، لأن مجرد الجزاء لا يمثل حدثًا أو أحداثًا تنهض بها قصة ، بخلاف قصة المنافقين ، فإنها تصور أحداثًا وأشخاصًا وصراعًا بين الحق والباطل وخاتمة لهذه الأحداث ، وهي معطوفة على قصة الكافرين الذين كان لهم موقف معين من الكتاب الحكيم واستقبالهم لدعوة الرسول عليه السلام ، وضحه القرآن وعلله ،

---

(١) الكشاف ١/١٦٥ .

(٢) المصدر السابق ١/٢٥٣ ، ٢٥٤.

وحكم عليهم في عدد قليل من الجمل أوجز به ما فصله في سور أخرى ، فإذا أطلق المفسرون ورجالات البلاغة على مثل العطف في قوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ عطف القصة على القصة ، فهم يقصدون إلحاقه بعطف قصة ذات أحداث وأشخاص على وجه المشابهة في عدم الاحتياج إلى التناسب بين مفردات الجمل والاكتفاء بالتناسب في المضمون .

وإذا قال الدكتور محمد أبو موسى إن « المراد بالقصة في قولنا (هو من عطف القصة على القصة) معنى الكلام ومفهومه ، وليست القصة ذات الأحداث والأشخاص » [1] ، فهو يعني هذا النوع الذي يلحق فيه عطف الجمل بعطف قصة على قصة للتناسب في المضمون دون التناسب في الأجزاء ، وإلا فإن هناك في القرآن قصصًا بأحداث وأشخاص تعاطفت لتحقق المناسبة بينها كما تعاطفت قصص نوح وعاد وثمود ومدين وآل فرعون ، وغيرها ، في كثير من سور القرآن ، وهي قصص ذات أحداث وأشخاص .

على أن عطف قصة على قصة ، والبحث عن التناسب بين القصتين ، ليس حديثًا جديدًا قال به الزمخشري ، بل هو موجود قبله ، خاصة في الدراسات التي عنيت بمتشابهات القرآن . وهذا مثال أسوقة من (درة التنزيل) للخطيب الإسكافي عند الحديث عن بدء قصة نوح في سورة الأعراف قال : « قوله عز وجل : ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ ﴾ (الأعراف:٥٩) ، وقال في سورة هود : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ ﴾ (هود:٢٥) وقال في سورة المؤمنون : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ ﴾ (المؤمنون:٢٣) .

للسائل أن يسأل عن حذف الواو من ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا ﴾ في هذه السورة ، والإتيان بها في سورتي هود والمؤمنون ؟

الجواب أن يقال : إن الآيات التي تقدمت قوله ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا ﴾ في هذه السورة إلى أن اتصلت به في وصف ما اختص الله به من أحداث خلقه ،

---

(١) من أسرار التعبير القرآني ص ٣٨ .

والبدائع من فعله ، من حيث قال : ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ (الأعراف:٥٤) ، إلى أن ذكر الشمس والقمر والرياح والنبات والأمطار ، والسهل من الأرض الطيب ، والحزن منها الصلد ، ولم يكن فيها ذكر بعثة نبي ، ومخالفة من كان له من عدو ، فصار كالأجنبي من الأول ، فلم يعطف عليه ، واستؤنف ابتداء كلام ، ليدل على أنه في حكم المنقطع من الأول ، وليس كذلك الآية في سورة هود ، لأن أولها افتتح إلى قصة نوح بما هو احتجاج على الكفار بآيات الله ، التي أظهرها على أيدي أنبيائه وألسنتهم صلوات الله على جماعتهم ، وتوعد لهم على كفرهم ، وذكر قصة من قصص من تقدمهم من الأنبياء الذين جحد آياتهم أممهم ، فعطف هذه الآية على ما قبلها إذ كانت مثلها ، ألا ترى أن أول السورة ﴿ الٓر ۚ كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ ۚ إِنَّنِى لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ﴾ (هود:١،٢) ، وبعد العشر منها ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعْضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ وَضَآئِقٌۢ بِهِۦ صَدْرُكَ أَن يَقُولُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ كَنزٌ ﴾ (هود:١٢) إلى قوله ﴿ فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ ﴾ (هود:١٣) ، ثم وصف حال من آمن بالله ورسله وأخبت إلى ربه ، وحال من افترى على ربه ، وحصل على خسران نفسه ، وشبههما في قوله بحال من انطوى على ذكره ﴿ مَثَلُ ٱلْفَرِيقَيْنِ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ وَٱلسَّمِيعِ ۚ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ﴾ (هود:٢٤) فاقتضى تشابه القصتين عطف الثانية على الأولى»[1].

فالإسكافي يرى أن أحداث الكفار وموقفهم من الرسول والقرآن تمثل قصة عطفت عليها قصة نوح ، ثم لا يكتفي بمجرد التناسب في كون القصتين تكذيبًا ومعاداة لنبي ، ولكنه يوغل في استخراج التشابه بين المواقف والأحداث التي احتوتها كل قصة .

وهذه الدراسة لوصل القصص وفصلها تمثل نوعًا متطورًا من البحث عن

---

(١) درة التنزيل ص ١٤٩ ، ١٥٠ .

العلاقات متجاوزة دائرة الجملة ، وهو مجال خصب في الدراسات القرآنية ، لا يزال في حاجة إلى مزيد من الدراسة ، فبالرغم من ظهور مؤلفات عنيت بالبحث في المناسبات بين الآيات والسور ، مثل كتاب البقاعي (نظم الدرر) فإن هناك الكثير الذي لم يقل في أسباب العطف بين القصص غير مجرد الاشتراك في تكذيب الأنبياء لأقوامهم ، واتحاد المصير في هلاك الكفار ونجاة المؤمنين ، فهذه مناسبات عامة يمكن أن تفسر ظاهرة العطف بين كل القصص التي ساقها الله للتأسي بالأنبياء السابقين ، ولكن يبقى بعد ذلك سر عطف قصة على أخرى لمناسبة خاصة بين القصتين ، لا توجد في سواها ، مما يفسر سر اجتماعهما بوجه خاص .

من ذلك عطف قصة موسى على قصة محمد ـ عليهما السلام ـ وهو ما تكرر في القرآن الكريم في سور اقتصرت على ذكرهما دون ما سواهما من قصص الأنبياء ، أو جاء حديث نبي آخر منفصلاً عن حديثهما أو تابعًا لإحدى القصتين ، سواء تقدمت قصة محمد مع قومه أو قصة موسى مع فرعون ، وعطفت إحداهما على الأخرى كما في سور طه ، وغافر ، والقصص ، والدخان ، والزخرف . ففي سورة طه يبدأ الحديث بخطاب النبي عليه السلام ﴿ طه ۝١ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ۝٢ إِلَّا تَذْكِرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴾ (طه:١-٣) إلى أن يقول ﴿ وَهَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ﴾ (طه:٩) ، ثم يستمر في تفصيل قصة موسى مع فرعون بكل أحداثها وتفصيلاتها . وفي سورة الزخرف يذكر الله ما عاناه الرسول مع منكري البعث وعبدة الأوثان من قومه ورفضهم الاعتراف بالقرآن كتابًا منزلاً من عند الله ﴿ وَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ وَإِنَّا بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴾ (الزخرف:٣٠) ، وإنكارهم أن يكون النبي محمدًا بالذات ﴿ وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾ (الزخرف:٣١) ، بعد هذا جاء قوله تعالى حديثًا عن قصة موسى ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ ﴾ (الزخرف:٤٦).. إلى آخر ما قصَّه عن موسى مع فرعون .

فما المناسبة الخاصة التي سوغت تعاطف القصتين في عديد من سور القرآن؟

أحس أن هناك تشابهًا بين من أرسل إليهم موسى ومحمد ـ عليهما السلام ـ في الاعتماد على الزعامات الفردية التي وصلت إلى حد تأليه فرعون ، وتسلط بعض الأفراد في قريش ، كالوليد وأبي جهل ، وهو السر الذي من أجله تفردت القصتان بالتركيز على إبراز هذا التسلط الفردي بتخصيص ذكر فرعون وملئه مع أنه مرسل إلى جميع قومه ، ولكن لما كان فرعون متسلطًا عليهم ومتفردًا بالرأي دونهم ، كما قال عنه في هذه السورة ﴿ فَٱسْتَخَفَّ قَوْمَهُۥ فَأَطَاعُوهُ ﴾ (الزخرف:٥٤) بدا وكأن موسى لم يرسل إلا له ولملئه ، كما ركز القرآن على تسلط أفراد من قريش من ذوي الزعامات والنفوذ مثل الوليد بن المغيرة كقوله تعالى : ﴿ ذَرْنِى وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ۝ وَجَعَلْتُ لَهُۥ مَالًا مَّمْدُودًا ۝ وَبَنِينَ شُهُودًا ۝ وَمَهَّدتُّ لَهُۥ تَمْهِيدًا ۝ ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ ۝ كَلَّآ إِنَّهُۥ كَانَ لِـَٔايَـٰتِنَا عَنِيدًا ﴾ (المدثر:١١- ١٦) ، وقوله ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍۭ بِنَمِيمٍ ۝ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ۝ عُتُلٍّۭ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ﴾ (القلم:١٠-١٣) .

وليس مجرد توافق أن يجيء في قصة محمد مع مشركي قومه في سورة الزخرف : ﴿ وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾ ، مشيراً إلى تحكم المقاييس الوراثية في الزعامة الفردية المتسلطة ، ثم يجيء في قصة موسى التي عطفت عليها ﴿ وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِى قَوْمِهِۦ قَالَ يَـٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ وَهَـٰذِهِ ٱلْأَنْهَـٰرُ تَجْرِى مِن تَحْتِىٓ ۖ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَـٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴾ (الزخرف:٥١،٥٢) ، وهي نفس المقاييس التي تعتمد المظاهر المادية والوراثية في تحقق الزعامة والنفوذ .

وليس أيضًا مجرد توافق أن يقول عتاة المشركين لرسول الله حين واجههم بالوحي الناطق بالحق ﴿ هَـٰذَا سِحْرٌ وَإِنَّا بِهِۦ كَـٰفِرُونَ ﴾ ، وأن يقول ملأ فرعون ﴿ يَـٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ ﴾ (الزخرف:٣٩) ، وهو

نفس ما صرحت به الآية من سورة القصص ﴿ فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوا۟ لَوْلَآ أُوتِىَ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ ۚ أَوَلَمْ يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۖ قَالُوا۟ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا وَقَالُوٓا۟ إِنَّا بِكُلٍّ كَٰفِرُونَ ﴾ (القصص:٤٨) .

ولنتأمل كيف أبرز القرآن في سورة المزمل هذا التشابه بين مكذبي قريش وفرعون في قوله تعالى : ﴿ وَذَرْنِى وَٱلْمُكَذِّبِينَ أُو۟لِى ٱلنَّعْمَةِ وَمَهِّلْهُمْ قَلِيلًا ﴾ (المزمل:١١) ، ثم يقول : ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا ﴾

(المزمل:١٥،١٦) .

فأولو النعمة من قريش قليل من قليل ، وهم المتسلطون على قومهم ، فجاء الرسول عليه السلام ليقضي على هذا التسلط الفردي أو الشبيه به ، كما جاء موسى عليه السلام ليقوض نفوذ فرعون وتسلطه على بني إسرائيل ، ولتنصف الشعوب من حكامها الطغاة . إذن فليس مجرد التناسب في المضمون العام هو الذي حسن معه تعاطف القصتين ، بل إن هناك تناسبًا بين أحداث القصتين ، وطبيعة الأشخاص ، ومنطقهم والمقاييس التي تحكم فكرهم ، وليس مجرد التكذيب والعناد للرسل .

وكذلك اقتران قصة زكريا بقصة مريم، حيث بدأت سورة مريم بقوله تعالى: ﴿ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ زَكَرِيَّآ ﴾ (مريم:٢) إلى آخر ما جاء في قصة زكريا عليه السلام ، ثم علق عليها قوله تعالى : ﴿ وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ ﴾ (مريم:١٦) إلى آخر الآيات التي تناولت قصة مريم وعيسى ، وذلك للتشابه بين القصتين في المحور الذي دارت حوله أحداثهما ، وهو مخالفة نواميس الطبيعة البشرية في ميلاد يحيى وعيسى عليهما السلام ، الأول من حيث الاستحالة في العرف أن تلد امرأة جمعت بين كونها عاقرًا ووصولها إلى سن اليأس التام ، من رجل جمع بين ضعف البدن وسن الشيخوخة ، كما جاء في دعاء زكريا ﴿ إِنِّى وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِّى وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ (مريم:٤) .

والثاني لمخالفته المعهود من طبيعة البشر في التناسل باجتماع الزوجين ، ومجيئه من أم لم يمسسها بشر ، ولذا كانت البشرى بهما محل تعجب من زكريا ومريم على السواء ، حيث قال زكريا حين بشرته الملائكة بيحيى ﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَكَانَتِ ٱمْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا ﴾ (مريم:٨)، مشيراً إلى وجه الخروج عن المألوف في عرف البشر ، وقالت مريم حين بُشرت بعيسى ﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ (مريم:٢٠) .

ولعلي لا أبعد كثيراً إذا قلت إن عطف قصة إبراهيم على هاتين القصتين بقوله تعالى : ﴿ وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ إِبْرَٰهِيمَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ﴾ (مريم:٤١) ، يلمح إلى سر هذا التوافق ، حيث ختمت قصة إبراهيم بقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا ٱعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا ﴾ (مريم:٤٩) ، وهما موضع بشارة الملائكة لسارة امرأة إبراهيم عليه السلام ، بعد أن صارت عجوزاً عقيماً ﴿ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴿٧١﴾ قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ ﴾ (هود:٧١،٧٢) ، كما جاء في سورة هود ، وهو وإن لم يذكر هنا إلا أن تخصيص ما وهب الله إبراهيم بإسحاق ويعقوب دليل عليه ، وإلا فلم يجعل إسماعيل مما وهبه الله مع إسحاق ، وجاء ذكره مستقلا بعد ذلك بقوله : ﴿ وَٱذْكُرْ فِي ٱلْكِتَٰبِ إِسْمَٰعِيلَ ﴾ (مريم:٥٤) ؟

إذن فعطف القصص في القرآن الكريم يحتاج إلى دراسة مستفيضة لبيان المناسبات الخاصة ، دون الاكتفاء بالاشتراك في ظواهر عامة ، كالاتحاد في التكذيب والكفر وسوء العاقبة ، ونجاة المؤمنين ، مما يصلح تفسيراً لعطف مجموعة من القصص يتعذر معها وجود روابط خاصة بين كل القصص ، ولكنه لا يصلح تفسيراً لتعاطف قصتين تقترنان دون غيرهما وتتكرران ، كما في قصتي موسى ومحمد ـ عليهما السلام .

أنتقل بعد ذلك إلى ما أطلق عليه المفسرون عطف القصة على القصة ، وهو

جزء القصة أو حدث من أحداثها ، على جرء أو حدث آخر بالواو الموحية بالاستقلال والتغاير ، مع إمكان مجيئه بغير عطف إظهاراً للاتصال بين الأحداث اتصالاً ذاتيًا ، أو تفريعه بفاء العطف الدالة على التعاقب والترتب ، وتسبب حدث عن آخر ، والغرض من ذلك إبراز هذا الحدث والتركيز عليه ، لأنه موضع العبرة ، حتى لكأنه كل القصة ، فاستحق أن يقال إنه من عطف القصة على القصة .

مثال ذلك أن القرآن بدأ قصة الخلق الأول للإنسان بقوله ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ (البقرة:٣٠) ، ثم ذكر الحوار الذي دار بين الحق تعالى وملائكته في حكمة الاستخلاف ، والذي أثبت الله فيه أحقية آدم بالخلافة بعد أن استبان للملائكة فضل آدم بما علَّمه الله مما لم يُعلِّمه سواه من الملائكة ، ثم قال : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ ﴾ (البقرة:٣٤) عاطفًا حدثًا من أحداث قصة آدم بالواو الموحية بالاستقلال والمغايرة ، وأكد ذلك بإعادة « إذ » التي صدر بها القصة مع إمكان أن يجيء القول متفرعًا عما قبله بالفاء ، لكن النظم الكريم عمد إلى الواو العاطفة ليبرز هذا الحدث ويركز عليه وكأنه قصة على حيالها ، لا لإثبات فضل آدم كما يسبق إلى الذهن ، فإن هذا الفضل ثبت بقوله ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ﴾ (البقرة:٣١،٣٢) ، ففي تفوقه على الملائكة فيما علم عن الله إثبات فضله ، فكان الأمر بالسجود تركيزًا على عصيان إبليس لأمر الله بالسجود ، وعداوته لآدم عليه السلام ولذريته من بعده ، والتي تمثلت في محاولته إغراء آدم وزوجه للأكل من الشجرة التي نهاهما الله عن الأكل منها مما كان سببًا في إخراجهما من الجنة ، ليصل بعد ذلك إلى التحذير الذي تتركز فيه العبرة لبني آدم من هذه القصة ﴿ وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ (البقرة:٣٦) . يقول الطاهر بن عاشور في عطف هذا الحدث « عطف على جملة ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ عطف القصة على القصة ، وإعادة (إذ) بعد حرف العطف المغنى عن إعادة ظرفه تنبيه على

أن الجملة مقصودة بذاتها ، لأنها متميزة بهذه القصة العجيبة ، فجاءت على أسلوب يؤذن بالاستقلال والاهتمام ، ولأجل هذه المراعاة لم يؤت بهذه القصة معطوفة بفاء التفريع فيقول : فقلنا للملائكة اسجدوا لآدم ، وإن كان مضمونها في الواقع متفرعًا على مضمون التي قبلها ، فإن أمرهم بالسجود لآدم ما كان إلا لأجل ظهور مزيته عليهم ، إذ علم ما لم يعلموه» [1] .

ومما عطف فيه أبرز أحداث القصة ؛ لأنه موضع العظة والعبرة فيها ، قوله تعالى ﴿ ٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلْأَيْدِ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿١٧﴾ إِنَّا سَخَّرْنَا ٱلْجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحْنَ بِٱلْعَشِىِّ وَٱلْإِشْرَاقِ ﴿١٨﴾ وَٱلطَّيْرَ مَحْشُورَةً ۖ كُلٌّ لَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿١٩﴾ وَشَدَدْنَا مُلْكَهُۥ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحِكْمَةَ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ ﴿٢٠﴾ * وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُا۟ ٱلْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا۟ ٱلْمِحْرَابَ ﴾ (ص:١٧-٢١) .

فقد عطف قصة داود على قصة الرسول مع مشركي قومه بقوله ﴿ وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ ﴾ ، ثم أبرز بالعطف قصة داود مع الملائكة ، وشفع الواو بهذا الاستفهام المثير ، لأن الغرض من ذكر قصة داود هو هذا الحدث الذي ترتب عليه ما ترتب من بقية الأحداث ، ولذا يقول الزمخشري مبرزًا المناسبة بين قصة النبي مع المشركين وقصة داود : «فإن قلت : كيف تطابق قوله ﴿ ٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ ﴾ وقوله ﴿ وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ ﴾ حتى عطف أحدهما على صاحبه ؟ قلت : كأنه قال لنبيه عليه الصلاة والسلام : اصبر على ما يقولون ، وعظم أمر معصية الله في أعينهم بذكر قصة داود» [2] .

وواضح أن تعظيم أمر المعصية في أعين المشركين لا يتأتى إلا من هذا الحدث الذي أبرزه حوار الملائكة مع داود ، وما ترتب عليه من إنابته إلى الله ، ولا فرق بين أن يجعل هذا الحدث معطوفًا على ﴿ إِنَّا سَخَّرْنَا ﴾ أو على ﴿ ٱذْكُرْ ﴾ ، كما قال الألوسي : «والجملة قيل عطف على ﴿ إِنَّا سَخَّرْنَا ﴾ من قبيل عطف القصة على القصة ، وقيل على ﴿ ٱذْكُرْ ﴾» [3] لأنه في كليهما من

---

(١) التحرير والتنوير ، الجزء الأول ، الكتاب الثاني ، ص ٤٢٠ .

(٢) الكشاف ٣٦٣/٣ .

(٣) روح المعاني ١٧٨/٢٣ .

عطف القصة ، سواء عطف على قصة محمد عليه السلام ، أو على حدث من أحداث قصة داود عليه السلام .

ومن الأحداث التي أبرزها الله في قصة موسى مع بني إسرائيل بعطفه عطف القصة المستقلة ، ما حكاه القرآن عن عبادة بني إسرائيل للعجل في غيبة موسى عليه السلام ، بعد أن ذكر مواعدته لتلقي التوراة في قوله تعالى : ﴿ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ ﴾ (الأعراف:١٤٢) إلى أن قال: ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا۟ بِأَحْسَنِهَا سَأُو۟رِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ (الأعراف:١٤٥) ثم عطف على هذا الحدث من قصة موسى قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ ﴾ (الأعراف:١٤٨) ، فكان في ذلك العطف إبراز لهذه الجناية ، ووضعها في صورة لافتة للأنظار والعقول ، حتى يرى بوضوح صنيع قوم كفروا بأنعم الله التي عددها قبل ذلك ، حيث نجاهم من عذاب فرعون وما أعقبه من جليل نعم الله التي كان آخرها إنزال التوراة على موسى ؛ لتكون لهم هدى ونوراً ، فقابلوا الإحسان بالإساءة مستغلين غيبة موسى في مناجاته لربه .

يقول الألوسي : « وهذه الجملة كما قال الطيبي عطف على قوله سبحانه ﴿ وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ﴾ عطف قصة على قصة »[1] .

فقوله عطف قصة على قصة يعني أن المواعدة وما تلاها من طلب موسى الرؤية ، وما أعقبها من إنزال التوراة عليه ، قصة مستقلة ، واتخاذ العجل قصة أخرى ، وفي ذلك نثر لحبات العقد ، وقطع لذلك الخيط الذي يصل بين أحداث تنمو في إطار قصة واحدة لتنعى على بني إسرائيل لؤم طباعهم وكفرانهم النعمة . وقد أحسن عمر الفارسي في الكشف حين قال : « والإنصاف أن المجموع قصة واحدة في شأن ما منَّ على بني إسرائيل بعد إنجائهم من

---

(١) تفسير روح المعاني ٦٣/٩ .

تحقيق وعد إيتاء الكتاب وضرب ميقاته . وعبادة العجل وطلب الرؤية كانا في تلك الأيام وفي ذلك الشأن ، فالبعض مربوط بالبعض . بقي إيثار هذا الأسلوب وهو بين ، لأن الأول في شأن الامتنان عليهم وتفضيلهم ، كيف وقد عطف «واعدنا» على «أنجيناكم» ، وقد تبين أنه تبيين للتفضيل ، وتعقيب حديث الرؤية مستطرد ليفرق بين الطلبين عندنا ، وليلقمهم الحجر عندهم ، والثاني في شأن جنايتهم بعد ذلك الإحسان البالغ باتخاذ العجل والملاجة»[1].

وقد يعمد النظم الكريم إلى المخالفة في ترتيب الأحداث فيقدم حدثًا ، ويعطف عليه حدثًا هو أسبق منه في الوجود إبرازًا لاستقلال الحدثين ، حتى يبدو كل منهما في صورة قصة مستقلة ، بحيث لو أسقط العاطف ، ورتبت الأحداث طبقًا لوقوعها ، لصارت القصتان قصة واحدة ، فيضيع الغرض من تثنية التقريع بتعديد الجنايات في مقام التسجيل والتوبيخ ، وهذا من روائع ما جاء في الكشاف كما في حادثتي البقرة وقتيل بني إسرائيل ، حيث بدأ الحديث بقصة البقرة ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ﴾ (البقرة:٦٧) إلى قوله ﴿ وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴾ (البقرة:٧١) ، ثم عطف عليها قصة القتيل بقوله ﴿ وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ فِيهَا ﴾ (البقرة:٧٢) إلى قوله ﴿ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ (البقرة:٧٣) ، ونترك للزمخشري الحديث : «فإن قلت : فما للقصة لم تُقَص على ترتيبها ، وكان حقها أن يقدم ذكر القتيل والضرب ببعض البقرة على الأمر بذبحها ، وأن يقال : وإذ قتلتم نفسًا فادارأتم فيها ، فقلنا اذبحوا بقرة ، واضربوه ببعضها ؟ قلت : كل ما قُصَّ من قصص بني إسرائيل إنما قُصَّ تعديدًا لما وجد منهم من الجنايات ، وتقريعًا لهم عليها ، ولما جدد منهم من الآيات العظام ، وهاتان قصتان كل واحدة منهما مستقلة بنوع من التقريع ، وإن كانتا متصلتين متحدتين ، فالأولى لتقريعهم على الاستهزاء ، وترك المسارعة إلى الامتثال وما يتبع ذلك ، والثانية للتقريع على قتل النفس المحرمة ، وما يتبعه من الآية العظيمة ، وإنما قدمت قصة الأمر بذبح البقرة على ذكر

---

(١) كشف الكشاف ١/٨٨٠ .

القتيل ، لأنه لو عمل على عكسه لكانت قصة واحدة ، ولذهب الغرض من تثنية التقريع ، ولقد روعيت نكتة بعدما استؤنفت الثانية استئناف قصة برأسها أن وصلت بالأولى دلالة على اتحادهما بضمير البقرة ، لا باسمها الصريح في قوله ﴿ ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ﴾ ، حتى يتبين أنهما قصتان فيما يرجع إلى التقريع وتثنيته ، بإخراج الثانية مخرج الاستئناف مع تأخرها ، وأنها قصة واحدة بالضمير الراجع إلى البقرة»[1] .

وقد رأى الشهاب أنها قصة واحدة ذكرت مرتين على طريقة الاحتباك ، يقول الشهاب : «الحق أن قصة البقرة لما كانت متضمنة لأمور عجيبة ، وآيات باهرة ، ولذا سميت السورة بها ، أراد تعالى ذكرها مرتين ، على وجه يتضمن كل من الذكرين فوائد ومقاصد يخرجها عن التكرار ، وزاد ذلك بأن حُذِف من كل ذكر ، وطوى فيه ما يدل عليه الآخر ، على طريقة الاحتباك ، حتى يتأسس الكلام ، ويرتبط النظام ، ويأخذ بعضه بحجز بعض ، فطوى من الأولى بعضها ، إذ تقديره : قال موسى ـ عليه الصلاة والسلام ـ وقد قتل قتيل وقع فيه التنازع إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة تضربوه ببعضها فيحيا ، ويخبر بقاتله ، قالوا أتتخذنا هزوا إلخ . إذ مجرد الأمر بذبح بقرة وتقريب قربان لا استهزاء فيه ، فذكر الاستهزاء ناشر لما طوى ، وأضمر في قوله ﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا ﴾ حيث ثنيت القصة ، فقلنا اذبحوا بقرة موصوفة بما عرفتم فاضربوه ببعضها يحى إلخ ، وهذا معنى قول الكشاف : كل ما قص من قصص بني إسرائيل إنما قص تعديدا لما وجد منهم من الجنايات وتقريعًا لهم عليها»[2] .

وربما توهم عبارة الشهاب (وهذا معنى قول الكشاف) أن ما قال به من الاحتباك هو مراد الزمخشري من التثنية والتقريع ، والحق أن ما ذهب إليه الكشاف غير ما قال به الشهاب . أولاً : لأن الزمخشري صرح بأنهما قصتان كل واحدة مستقلة بنوع من التقريع ، في حين جعلهما الشهاب قصة واحدة كررت

---

(١) الكشاف ١/٢٩٠ .

(٢) حاشية الشهاب ٢/١٧٦ .

مصحوبة بفوائد ومقاصد تخرجها عن التكرار ، وثانيًا : لأن الكشاف لم يشر إلى الحذف الذي ذكره الشهاب ، وثالثًا : أن الكشاف جعل القصة الثانية مستأنفة مستقلة برأسها ، وأن ذكر الضمير في قوله ﴿ فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ فِيهَا ﴾ بدلاً من البقرة روعي بعد الاستئناف إشارة إلى اتحاد القصتين . رابعا : أن الزمخشري جعل الغرض البلاغي هنا ، وهو تثنية التقريع وتكرار التوبيخ ، ليس ناشئًا عن تكرار القصة ، وإنما عن العطف بالواو الموحي بالاستقلال ، وتقديم حدث على حدث أسبق منه في الوقوع ، بحيث لو قُصَّ الحدثان على ترتيبهما في الوجود لصارا حدثين في قصة واحدة ، فتضيع نكتة إبرازهما في صورة قصتين ، لأن كل حدث تبرز فيه جناية مستقلة جديرة بأن تكون قصة على حيالها ، تدمغ بني إسرائيل بالتمرد والعصيان ، وهو يختلف عما نحاه الشهاب من جعل القصتين قصة واحدة تكررت فكان في تكرارها تثنية التقريع والتوبيخ ، فذلك فهم خاص له يختلف عما رآه الزمخشري .

وقد أكد الطيبي ما فهمناه من الزمخشري في المثال السابق من خلال آية أخرى تمثل حدثًا آخر من أحداث القصة الكبرى لبني إسرائيل ، وقد جاءت أيضًا على غير ترتيبها إبرازًا للاستقلال ، وتعديدًا لنعم الله على هؤلاء القوم .

ففي عطف قوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ فَقُلۡنَا ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَ ﴾ (البقرة:٦٠) ، على قوله تعالى : ﴿ وَإِذۡ قُلۡنَا ٱدۡخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةَ فَكُلُواْ مِنۡهَا حَيۡثُ شِئۡتُمۡ ﴾ (البقرة:٥٨) قال الطيبي : « قوله (عطشوا في التيه) شروع في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ ﴾ . اعلم أن قوله هذا بعد قوله (أمره بدخولها بعد التيه) في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَإِذۡ قُلۡنَا ٱدۡخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةَ ﴾ ثم قوله (وذلك في التيه) في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَظَلَّلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡغَمَامَ ﴾ ـ مؤذن بأن الآيات واردة على التقديم والتأخير ، فيتجه لقائل أن يقول ، ما بالها قصت على غير ترتيب الواقعة ؟ والجواب عنه ما قال المصنف في قوله تعالى: ﴿ وَإِذۡ قَتَلۡتُمۡ نَفۡسٗا فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ فِيهَا ﴾ : كل ما قُصَّ

من قصص بني إسرائيل إنما قُصَّ تعديدًا لما وُجد منهم ، فكذا ههنا لو قُصَّت متصلات مرتبات كانت كقصة واحدة ، فالتفريق دل على أن القصد تعديد النعم ، وتقريع لهم على كفرانها نعمة غِبَّ نعمة ، فإنها وإن كانت قصة واحدة لكنها نعم متعددة ، ومن ثَمَّ كرر فيها لفظة (إذ) »[1] .

ثم ننتقل إلى عطف الغرض على الغرض ، وهو ما ألحقه البلاغيون بعطف القصة على القصة ، ويقصدون به عطف مجموع جمل على مجموع جمل أخرى للتناسب بين المجموعين في الغرض ، دون مراعاة التناسب بين مفردات هذه الجمل في الخبر والإنشاء ، أو مراعاة ما اشترط في الجامع من وجوب تحقق المناسبة في عطف الجمل بين المسندين والمسند إليهما ومتعلقاتهما .

يقول السيد في حاشيته على الكشاف عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ (البقرة:٨) ، معلقًا على قول الكشاف : (وقصة المنافقين عن آخرها معطوفة على قصة الذين كفروا) . يقول السيد : « أي ليس هذا من عطف جملة على جملة لتطلب بينهما المناسبة المصححة لعطف الثانية على الأولى ، بل من عطف مجموع جمل متعددة مسوقة لغرض على مجموع جمل أخرى مسوقة لغرض آخر ، فيشترط فيه التناسب بين الغرضين دون آحاد الجمل الواقعة في المجموعين . وهذا أصل عظيم في باب العطف لم يتنبه له كثيرون ، واستشكل عليهم الأمر في مواضع شتى »[2] .

فالسيد ينبه إلى أن عطف الغرض على الغرض لا ينطبق عليه ما قرر في الوصل للتوسط بين الكمالين ، من وجوب تحقق الجامع الذي يقتضي خصوص التناسب بين الجملتين في المسندين والمسند إليهما ، إذ يكفي هنا التناسب في الغرض من حيث كونهما فريقين جمع بينهما الكفر ، وإن أظهره فريق ، وأبطنه آخر ، وكلاهما لم يستقبل القرآن ولم يهتد به ، وهو كاف في صحة العطف .

---

(١) فتوح الغيب ٩١/١ .

(٢) حاشية السيد على الكشاف ١٦٥/١ .

وهذا راجع في الأصل إلى ما نبه إليه عبد القاهر في آخر باب الفصل والوصل من أنك قد تجد الجملة معطوفة على ما قبلها في الظاهر ، وليس بينهما ما يصحح العطف ، بل ربما يكون تعاطفهما من حيث المعنى ظاهر الفساد ، فإذا تأملت وجدت العطف بين مجموع جمل أخرى كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٤٤﴾ وَلَٰكِنَّآ أَنشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ ٱلْعُمُرُ ۚ وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا وَلَٰكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴾

(القصص:٤٤،٤٥) .

يقول عبد القاهر : « لو جريت على الظاهر فجعلت كل جملة معطوفة على ما يليها ، منع منه المعنى ، وذلك أنه يلزم منه أن يكون قوله ﴿ وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ ﴾ معطوفًا على قوله ﴿ فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ ٱلْعُمُرُ ﴾ ، وذلك يقتضي دخوله في معنى (لكن) ، ويصير كأنه قيل (ولكنك ما كنت ثاويًا) ، وذلك ما لا يخفى فساده . وإذا كان كذلك بان منه أنه ينبغي أن يكون قد عطف مجموع ﴿ وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ ﴾ إلى ﴿ مُرْسِلِينَ ﴾ على مجموع قوله ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ ﴾ إلى قوله ﴿ ٱلْعُمُرُ ﴾ »[1] . وهذه ملاحظة نفيسة كما يقول الدكتور شوقي ضيف : « لم يستغلها البلاغيون بعد عبد القاهر في بحث الصلة بين الفِقَر وما بداخلها من عبارات »[2] .

ولعله يقصد عدم استثمار البلاغيين في مصنفاتهم البلاغية لهذه اللفتة من عبد القاهر ، فقصروا باب الفصل والوصل على الجمل ، حتى إن السكاكي لم يثبت عطف القصة الذي قال به الزمخشري ، مما دفعه إلى تكلف العطف تصحيحًا للتناسب بين مفردات الجمل . يقول عمر الفارسي في عطف القصة :

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٦٦ .
(٢) البلاغة تطور وتاريخ ص١٨٠.
(٣) الكشف ٩٧/١ .

«وهذا أصل في العطف لم يصرح به الإمام السكاكي ، ولذلك أشكل عليه العطف في نحو ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ على الوجه الذي ذكره المصنف»[٣].

وهذا لا ينفي أن الزمخشري كانت له جهوده التي لا تخفى في لمح الروابط بين القصص والأغراض ، وربما لولاه ما سمعنا عن عطف القصة على القصة أو الغرض على الغرض ، مما يرد على ألسنة البلاغيين وأصحاب الحواشي والشروح من بعده ، فهو خير من استثمر ما قاله عبد القاهر ، وإن لم يكن هو أول القائلين به ، فقد جاء في تفسير ابن عطية ما يشبه القول بعطف الغرض على الغرض ، أو مضمون كلام على مضمون كلام ، حين يتعذر عطف الجملة على الجملة . ففي قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُواْ ٱلْعِدَّةَ ﴾ (البقرة:١٨٥) جعل ابن عطية قوله ﴿ وَلِتُكْمِلُواْ ٱلْعِدَّةَ ﴾ في قراءة من حرك اللام معطوفًا إما على «يريد» بمعنى : ويريد لأن تكملوا ، وإما على الجملة كلها بإضمار فعل مؤخر تتعلق به اللام ، والتقدير : ولأن تكملوا العدة رخص لكم هذه الرخصة ، ثم قال : «ويحتمل أن تكون هذه اللام لام الأمر والواو عاطفة جملة كلام على جملة كلام»[١] ، فهو يتحاشى عطف الإنشاء على الخبر بجعله من عطف جملة كلام أي مجموعه على مضمون الكلام السابق دون نظر إلى مفردات الجملة .

ومثله ما قاله أيضًا في قوله تعالى : ﴿ وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ (البقرة:٢٤٤) ، حيث سبقها قوله عز وجل : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُواْ ثُمَّ أَحْيَٰهُمْ ﴾ (البقرة:٢٤٣) ، فإذا كان الخطاب في قوله ﴿ وَقَٰتِلُواْ ﴾ لأمة محمد عليه السلام ، فليس هناك أمر يعطف عليه هذا الأمر ، فلا مفر عند ابن عطية من أن يكون من عطف المضمون على المضمون ، لا من عطف جملة على جملة ، حتى يشترط اتحادهما في الإنشائية ، أما إذا جعل الأمر بالقتال لمن أحياهم الله من بني إسرائيل فهو من

---

(١) المحرر الوجيز ١/٥١٨ .

عطف الأمر على الأمر ، أي من عطف الجمل التي عطف فيها الأمر على ما يشاكله . يقول ابن عطية : «الواو في هذه الآية عاطفة جملة كلام على جملة ما تقدم . هذا قول الجمهور ؛ أن هذه الآية هي مخاطبة لأمة محمد ـ عليه السلام ـ بالقتال في سبيل الله ، وهو الذي ينوي به أن تكون كلمة الله هي العليا حسب الحديث . وقال ابن عباس والضحاك : الأمر بالقتال هو للذين أحيوا من بني إسرائيل ، فالواو على هذا عاطفة على الأمر المتقدم ، المعنى : وقال لهم قاتلوا»[1] .

وهذا ما صنعه الزمخشري في محاولة الفرار من عطف الإنشاء على الخبر في قوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ (البقرة:٢٥)، حيث قال : «فإن قلت : علام عطف هذا الأمر ولم يسبق أمر ولا نهي يصح عطف عليه ؟ قلت : ليس هذا الذي اعتمد بالعطف هو الأمر حتى يطلب له مشاكل من أمر أو نهي يعطف عليه ، إنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين ، فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين ، كما تقول : زيد يعاقب بالقيد والإرهاق ، وبشر عمرًا بالعفو والإطلاق»[2] .

فهذا من عطف مجموع جمل ، سيقت بيانًا لوصف ثواب المؤمنين ، على مجموع جمل سيقت وصفًا لعقاب الكافرين ، لكن يكدر عليه المثال الذي ساقه نظيرًا للعطف في الآية ، فإنه من عطف جملة على جملة ، فهل هذا يعني أن عطف جملة على جملة يكفي فيه التناسب في المضمون ، دون رعاية التناسب بين الجملتين خبرًا وإنشاءً ؟

هذا هو الذي كان مثار خلاف بين شراح الكشاف وغيرهم من البلاغيين والمفسرين . قال عمر الفارسي في حاشيته : «قوله (قلت ليس الذي اعتمد بالعطف هو الأمر ... إلى الآخر) هذا نظير قوله (وقصة المنافقين عن آخرها

---

(١) المحرر الوجيز ١٥٩/٢ ، ١٦٠ .

(٢) الكشاف ٢٥٣/١ ، ٢٥٤ .

معطوفة على قصة الذين كفروا كما تعطف الجملة على الجملة) ، وأشرنا فيما سبق أنه عطف جملة مسوقة لأمر على جمل مسوقة لآخر ، ويعتبر فيه التناسب بين القصتين . والتحقيق في ذلك أنه نظير ما يقال في عطف المفرد في مثل قوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ﴾ (الحديد:٣) ، إن الواو الوسطى لعطف مجموع الصفتين الأخريين على مجموع الصفتين الأوليين ، ألا ترى أنك لو اعتبرت عطف (الظاهر) بالاستقلال على واحدة من الأوليين لم يبق التناسب ، وكما صح ذلك في المفردات صح في الجمل أن يكون الواو لعطف قصة ، أي مجموع جمل ، على قصة ، أي مجموع مثلها ، بل هذه بالجواز أولى . وما قيل في بعض الحواشي من أنه لابد في مثله من تضمين الخبر معنى الطلب وبالعكس ، فللجمود على قول الإمام السكاكي ، وقد عرفت أنه لم يتعرض لهذا القسم أصلاً» [1] .

من هذا النص يتضح أن صاحب الكشف يشترط في عطف القصة على القصة أن يكون كل من المعطوف والمعطوف عليه أكثر من جملة ، ولعله يرى أن العطف في الآية على قوله تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا ﴾ إلى قوله ﴿ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾ حتى يكون المعطوف عليه أكثر من جملة وهو صريح قول السيد في تقسيم العطف : «العطف قد يكون بين المفردات وما في حكمها من الجمل التي لها محل من الإعراب ، وقد يكون بين الجمل التي لا محل لها ، وقد يكون كما مر بين قصتين ، بأن يعطف مجموع جمل متعددة مسوقة لمقصود على مجموع جمل أخرى مسوقة لمقصود آخر» . ثم يقول : «وعبارة العلامة (الزمخشري) صريحة في أن المعطوف ههنا مجموع وصف ثواب المؤمنين ، كما فصل في قوله تعالى ﴿ وَبَشِّرِ ﴾ إلى ﴿ خَالِدُونَ ﴾ ، وقد عطف على مجموع وصف عقاب الكافرين ، كما فصل في قوله تعالى : ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ ﴾ إلى ﴿ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾ ، فلا حاجة حينئذ في صحة

---

(١) كشف الكشاف ١/١٨٥ .

العطف إلى جملة إنشائية سابقة ، ولو كان المعطوف الأمر يعني الجملة الأمرية التي هي ﴿ بَشِّرِ ﴾ لاحتيج إلى أن يطلب ما يشاكله من أمر أو نهي حتى يصح عطفه عليه ، وأما توهم العطف بين الفعلين وحدهما فلا مساغ له فيما نحن فيه أصلاً ، وهذا وجه وجيه لا غبار عليه ، وإنما الاشتباه في المثال ، فإن قولك (زيد يعاقب بالقيد والإرهاق) مشتمل على جملتين كبرى وصغرى ، وقولك (وبشر عمرًا بالعفو والإطلاق) جملة واحدة ، فليس ههنا قضيتان عطف إحداهما على الأخرى ، بل جملة واحدة عطف في الظاهر على ما ليس يصح عطفها عليه من إحدى الأوليين ، والجواب أنه أشار بما ذكر إلى قضيتين متقابلتين ، فكأنه قال : زيد يعاقب بالقيد والإرهاق ، فما أسوأ حاله وما أخسره ، فقد ابتلى ببلية كبرى ، وأحاطت به سيئاته إلى غير ذلك مما يناسبه ، وبشر عمرًا بالعفو والإطلاق ، فما أحسن حاله وما أنجاه وأربحه ، إلى أشياء أخر تليق بتلك البشارة» [1] .

لكن القطب في حاشيته ذهب إلى أن كُلاً من المعطوف والمعطوف عليه في الآية جملة واحدة ، ولعله يرى أن المعطوف عليه هو قوله تعالى : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا ﴾ الآية ، وهي في حكم جملة واحدة ، والمعطوف ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ إلى ﴿ خَٰلِدُونَ ﴾ لا يخرج عن كونه أيضًا جملة واحدة ، لأن ما تحتويه من جمل هي أوصاف متعاطفة ، والوصف والموصوف شيء واحد . يقول القطب الرازي : « هذا العطف لا يتعلق باللفظ ، بل عطف معنوي ، فإن مفهوم الجملة الأولى وصف عقوبة الكافرين ، ومفهوم الجملة الثانية وصف ثواب المؤمنين ، ثم عطف الثانية على الأولى» [2] .

وهو نفس ما فهمه أبو حيان من كلام الكشاف ، فبنى عليه حكمه بأن الزمخشري يجيز عطف الإنشاء على الخبر ؛ لأن العطف هنا من قبيل عطف

---

(١) حاشية السيد على الكشاف ١/٢٥٣ ، ٢٥٤ .

(٢) حاشية قطب الدين التحتاني ١/١٧٦ .

جملة على جملة . قال أبو حيان بعد أن ساق نص الكشاف : « وتلخص من هذا أن عطف الجمل بعضها على بعض ليس من شرطه أن تتفق معاني الجمل ، فعلى هذا يجوز عطف الجملة الخبرية على الجملة غير الخبرية ، وهذه المسألة فيها اختلاف ؛ ذهب جماعة من النحويين إلى اشتراط اتفاق المعاني ، والصحيح أن ذلك ليس بشرط ، وهو مذهب سيبويه . فعلى مذهب سيبويه يتمشى إعراب الزمخشري وأبي البقاء »[1].

وللجونفوري في كتابه « الفرائد » رأى في فهم ما جاء في الكشاف يبدو طريفًا . قال بعد أن ذكر عبارة الكشاف : « وتحقيقه أنه قد ينظر إلى حال الجملة بخصوصها من كونها خبرية أو طلبية أو غير ذلك ، فإن سبق في تلك القصة التي سيق فيها هذه الجملة ما يناسبها عطفت عليه ، وإلا لا ، وهذا ما يسمى عطف الجملة على الجملة ، وقد لا ينظر إلى خصوصها بل إلى القصة والباب المبحوث عنه والفصل المخوض فيه ، من مدح أو هجاء مثلاً ، فحينئذ إن تقدم فصل آخر يناسبه عطفت عليه وإلا لا ، وهذا ما يسمى عطف القصة على القصة ، فإن المنظور فيه هو القصة التي سرد لها الحديث ، وهي قد تكون جملة واحدة ، لكن الملحوظ حينئذ ليس خصوصية تلك الجملة ، بل فن الحديث ، وقد تكون مؤلفة من جمل متلائمة ، فالمعطوف حينئذ هو مجموعها بلا خصوص واحد منها .. » إلى أن يقول : « فلاح لك أن تخصيص عطف القصة على القصة بما يكون المعتمد بالعطف فيه أكثر من جملة واحدة على ما ظن من ضيق الحوصلة ، وفيه عدول عن مقتضى ظاهر المثال الذي أورده العلامة »[2].

والجديد في هذا النص هو إرجاع الفرق بين عطف القصة وعطف الجملة إلى نظر البليغ وقصد المتكلم ، فإن كان الغرض متعلقًا بالجملة ـ بحيث يكون المعنى المقصود من العطف متحققًا في الجملتين على الاستقلال ، ويكون للتناسب بينهما في الخبرية والطلبية خصوصية يقصدها البليغ ـ روعي هذا

---

(١) البحر المحيط ١/١١٠ . (٢) الفرائد في شرح الفوائد ص١٦٣.

التناسب وكان من عطف الجمل ، أما إذا كان القصد إلى الجملة من حيث هي جزء في قضية أو غرض عام يتعلق به الحديث تكون الجملة إحدى لبناته ، فإن التناسب ينصرف إلى العلاقة بين الغرضين أو الفصلين لا إلى خصوص الجمل المكونة لهما .

بل ربما يكون في تغيير السبك بين جمل الغرضين نكتة خاصة ، ينبه إليها بالتغاير في الخبر والإنشاء كما في الآية موضع الحديث ، وهو ما صرح به أبو السعود فقال : « وكان تغير السبك لتخييل كمال التباين بين حال الفريقين »[1].

وما قاله الجونفوري يلتقي مع السيد في النهاية ، لأن السيد جعل مثال الزمخشري من عطف القصة ، باعتبار أن النظر إليه من حيث كونه مقابلة بين قضيتين ، وإن جاءت ألفاظه جملة واحدة في كل من المعطوف والمعطوف عليه ، إلا أن الجملة تشير إلى جمل أخرى مطوية يتم بها التقابل .

وأرى ـ بعد تتبع كلام الكشاف هنا وفي مواضع أخرى مشابهة ومغايرة ـ أن ما فهمه عمر الفارسي والسيد أقرب إلى روح الكشاف ومراده من عطف القصة، الذي يتحقق بعطف مجموع جمل مسوقة لغرض على مجموع جمل مسوقة لغرض آخر ، فإذا كان المعطوف أو المعطوف عليه جملة واحدة ، وكان المتعاطفان في غرض واحد فجعله من عطف القصة تكلف يدفع إليه الالتزام بمنع عطف الإنشاء على الخبر أو العكس ، إذ هو المخرج لكل ما تعارض فيه المثال مع القاعدة .

ودليلي على ما أقول أن الكشاف يستخدم التعبيرات الدالة على عطف المجموع أو القصة فيما كان مجموع جمل عطفت على مثلها ، كما ذكرناه في قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾ ، وكما هنا في هذه الآية التي دار حولها الجدل وفي قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ

---

(١) إرشاد العقل السليم ٦٨/١ .

﴿ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ ﴾ (الأحقاف:١٠) ، فهو يستلهم ما ذكرناه من حديث عبد القاهر في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ ﴾ . يقول الزمخشري : «فإن قلت : أخبرني عن نظم هذا الكلام لأقف على معناه من جهة النظم . قلت : الواو الأولى عاطفة لـ(كفرتم) على فعل الشرط ، كما عطفته (ثم) في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُم بِهِۦ ﴾ (فصلت:٥٢) ، وكذلك الواو الآخرة عاطفة لاستكبرتم على شهد شاهد ، وأما الواو في ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ ﴾ فقد عطفت جملة قوله ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِۦ فَـَٔامَنَ وَٱسْتَكْبَرْتُمْ ﴾ على جملة قوله ﴿ كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُم بِهِۦ ﴾ ، ونظيره قولك : إن أحسنت إليك وأسأت ، وأقبلت عليك وأعرضت عني ، لم نتفق في أنك أخذت ضميمتين فعطفتهما على مثليهما»[1] .

فتعبيره هنا (جملة قوله) هو نفس تعبيره في آية البقرة (جملة وصف ثواب المؤمنين) و(جملة وصف عقاب الكافرين) ومراده فيهما أنه عطف مجموع جعل على مجموع جمل أخرى ، فإذا كان المعطوف أو المعطوف عليه جملة واحدة فإن الزمخشري لا يطلق عليه مثل هذا التعبير الذي يوحي بأنه من عطف القصة أو المضمون كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِى شُغُلٍ فَٰكِهُونَ ﴿٥٥﴾ هُمْ وَأَزْوَٰجُهُمْ فِى ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ ﴿٥٦﴾ لَهُمْ فِيهَا فَٰكِهَةٌ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ ﴿٥٧﴾ سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴿٥٨﴾ وَٱمْتَٰزُوا۟ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ (يس:٥٥-٥٩) ، فلم يقل في عطف ﴿ وَٱمْتَٰزُوا۟ ﴾ إنه من عطف جملة وصف عقاب المجرمين على جملة وصف ثواب المؤمنين ، كما فعل في آية البقرة مع اعترافه بالتقابل بينهما ، لأن المعطوف جملة واحدة ، فهو يكتفي بإيراد المعنى الذي يظهر التقابل بين الجزاءين ، ولا يشير من قريب أو من بعيد إلى أنه من عطف القصة[2] ، كما قال كثير من المفسرين ، ومنهم الألوسي ، الذي صرح بأن جملة ﴿ وَٱمْتَٰزُوا۟ ﴾ معطوفة على الجملة السابقة المسوقة لبيان أصحاب الجنة من عطف القصة على القصة»[3] .

---

(١) الكشاف ٥١٨/٣ .
(٢) انظر الكشاف ٣٢٧/٣.
(٣) روح المعانى ٣٩/٢٣ .

وفي قوله تعالى: ﴿ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ۝ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ (الصف:١٠،١١) إلى قوله ﴿ وَأُخۡرَىٰ تُحِبُّونَهَا نَصۡرٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَتۡحٞ قَرِيبٞۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ (الصف:١٣)، رأى الزمخشري أن قوله تعالى ﴿ وَبَشِّرِ ﴾ معطوف على ﴿ تُؤۡمِنُونَ ﴾ مؤولة بآمنوا[1]، ولم يقل إنه من عطف المضمون على المضمون، لأن المعطوف جملة واحدة والغرض واحد.

إلا أن البلاغيين استغلوا ما قاله الزمخشري في آية البقرة في تصحيح عطف الجملة على الجملة إذا اختلفت الجملتان خبراً وإنشاءً، زاعمين أنه من عطف المضمون على المضمون، كما فعل السعد في قوله تعالى: ﴿ وَلَنَبۡلُوَنَّكُم بِشَيۡءٖ مِّنَ ٱلۡخَوۡفِ وَٱلۡجُوعِ وَنَقۡصٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡوَٰلِ وَٱلۡأَنفُسِ وَٱلثَّمَرَٰتِۗ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ (البقرة:١٥٥)، فقد صرح بأن قوله ﴿ وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ «عطف على ﴿ وَلَنَبۡلُوَنَّكُم ﴾ عطف المضمون على المضمون»[2].

وهذا راجع إلى ما فهمه السعد من أن الزمخشري يجيز عطف المضمون على المضمون في الجملتين خبراً وإنشاء، وهو ما صرح به في المطول فقال: «فإن قلت: قد جوز صاحب الكشاف عطف الإنشاء على الإخبار من غير أن يجعل الخبر بمعنى الإنشاء أو على العكس، بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون إحدى الجملتين على الحاصل من مضمون الأخرى، حيث ذكر في قوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ ﴾ إلى قوله ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ أنه ليس المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين، فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين، كما تقول: زيد يعاقب بالقيد والإرهاق، وبشر عمراً بالعفو والإطلاق. قلت هذا دقيق حسن، لكن من يشترط اتفاق الجملتين خبراً وإنشاءً لا يسلم صحة ما ذكره من المثال»[3].

---

(١) انظر الكشاف ١٠١/٤.
(٢) حاشية السعد على الكشاف ٤٤٤/١.
(٣) المطول ص ٢٦٣.

فالسعد مشغول بتصحيح عطف الإنشاء على الخبر ، باحث عن وجه يضمن سلامة ما قرر في باب الفصل والوصل ، من منع مثل هـذا العطف ، وهـو يحاول ما أمكنه تبرير ما يأتي مخالفًا للقاعدة ، حتى ولو ارتكب في ذلك ما هو أبعد وأغـرب ، كـما جاء في تفسيره لعطف قوله تعالى ﴿ وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا ﴾ (آل عمران:١٣٩) ، حيث قال : (قوله ﴿ وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا ﴾ تسلية) يشير إلى أنه متعلق بما سبق من قصة أُحُد من جهة المعنى ، وأما بحسب اللفظ فالظاهر أنه عطف على ﴿ فَسِيرُوا فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا ﴾ وتوسيط حديث الربا وما بعده قيل استطراد ، وقيل إشارة إلى أن هذا نوع آخر من عداوة الدين ، ومحاربة المسلمين » [(١)] .

فهذا أمر غريب ، إذ كيف يتعلق المعطوف بمعطوف عليه لفظًا ومعطوف عليه آخر معنى ، وهما معنيان لا صلة بينهما ، إذ أحدهما غرض أصيل والآخر مستطرد ، لعل السعد وقع في هذا الاضطراب نتيجة محاولته الجمع بين وجهتي نظر مختلفتين ؛ الأولى تتمثل فيما يلمح مـن كـلام الكشاف وهو قوله : « ﴿ وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا ﴾ تسلية من الله سبحانه لرسول الله ﷺ ، وللمؤمنين عما أصابهم يوم أحد ، وتقوية من قلوبهم » [(٢)] ، فهو يوحي بأنه من تمام القصة ، وغرض من أغراضها . أما وجهة النظر الثانية فهي لعمر الفارسي حيث قال في حاشيته : « والظاهر أنه عطف على قوله : ﴿ فَٱنظُرُوا ﴾ ؛ لأن النظر إلى وقائع الله تعالى مع الأمم المكذبة مما يوقع الطمأنينة بأن النصرة لحزب الله ، ولا حاجة إلى تكلف جعل قوله ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا ٱلرِّبَوٰٓا ﴾ الآيات ، مستطرداً بين قصتي أُحُد ، لأن الربا حرب مع الله تعالى ، فقد فرغ من حديثه لإفادته ما سيق له ، واستؤنف حديث الجهاد الأكبر ، ثم كسَر إلى حديث أُحُد لغرض آخر ، ولا شك أن الكلام هكذا يكون أملأ بالفائدة » [(٣)].

---

(١) حاشية السعد على الكشاف ٧١٦/١ .
(٢) الكشاف ٤٦٥/١ .
(٣) كشف الكشاف ٥٥٩/١.

والرأي عندي في عطف القصة على القصة ألا يكون منه ما كان فيه كلا المتعاطفين جملة واحدة ، سواء اتفقت الجملتان خبراً وإنشاءً أو اختلفتا ، لأنني سبق أن أكدت في عطف الجمل على صحة العطف مع الاختلاف ، وهو رأي إمام النحاة . وكثير من البلاغيين ـ ومنهم السعد ـ لا يثبتون على قولهم بالمنع ، فيجيزونه إذا تعذر عليهم إحكام القاعدة على المثال . وما قولهم بعطف المضمون على المضمون فيما هو من عطف جملة على جملة إلا تهربًا من الخروج على قاعدة الاتفاق في الخبرية والإنشائية ، ولو صح أن يكون هذا تعليلاً لجواز الاختلاف لصح في كل موضع يترك فيه التناسب أن يقال إنه من عطف المضمون على المضمون ، أو عطف القصة على القصة ، وإلا فقل لي بربك أي قصة تلك التي عطفت في قوله تعالى : ﴿ وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ (التحريم:٩) حتى يقول الألوسي : « ﴿ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ أي جهنم أو مأواهم ، والعطف قيل من عطف القصة على القصة »[1] .

وقد بلغ التساهل في القول بعطف القصة إلى حد إطلاقه على العطف بين جملتين متفقتين خبراً وتحقق بينهما الجامع في المسندين والمسند إليهما كما في عطف قوله تعالى ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ (النساء:١٦٤) على قوله مخاطبًا رسوله ﴿ إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ﴾ (النساء:١٦٣) . قال أبو السعود : « والجملة إما معطوفة على قوله تعالى ﴿ إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ﴾ عطف القصة على القصة ، لا على (آتينا) وما عطف عليه »[2] .

فأي مانع من جعل العطف هنا من قبيل عطف الجمل بعد تحقق المناسبة في الخبرية ووجود الجامع ؟ وأي ضرورة تلجئ إلى جعله من عطف القصة ؟

لذا أرى أن عبد الحكيم كان على صواب حين قال في حاشيته على البيضاوي : « لا يخفى أن المعتبر في عطف القصة على القصة أن يكون كل من المعطوفين جملا متعددة »[3] .

---

(١) روح المعاني ١٦٢/٢٨ .

(٢) إرشاد العقل السليم ٢٥٦/٢ .

(٣) حاشية عبد الحكيم على البيضاوي ص ١٦١ .

غير أن هناك ما يمكن عده من عطف القصة ، وظاهره أن المعطوف جملة واحدة ، كقوله تعالى : ﴿ نَبِّئْ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٤٩﴾ وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ ﴿٥٠﴾ وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ (الحجر:٤٩-٥١) ، فقد جعل الشهاب عطف ﴿ وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ إلى آخر ما جاء في قصته مع الملائكة من عطف قصة على قصة . قال الشهاب : « قوله (وفي عطف ونبئهم إلخ) ، أي لما تضمن ما قبله ذكر الوعد والوعيد عطفت هذه القصة عليه لتحقيقه ، فإنها تتضمن ذلك ، لما فيها من البشرى وإهلاك قوم لوط عليه الصلاة والسلام ، ولما فيها من الاعتبار ، وزيادة قصة خاصة عطفت على ما قبلها »[1].

فإذا اقتضت قواعد النحو أن تجعل المعطوف عليه جملة واحدة ، باعتبار أن قوله ﴿ وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ ٱلْعَذَابُ ٱلْأَلِيمُ ﴾ في حكم المفرد لأنه معطوف على ما له محل من الإعراب ، فإنه من حيث المعنى متضمن غرضًا مستقلاً ، هو الإخبار بالعذاب تهديدًا للكفار بعد الإخبار بمغفرة الله ورحمته إطماعًا للمؤمنين . وقد لمح الشهاب أن شفع الوعد بالوعيد مقصود في المعطوف لما يتضمنه من البشرى المعبر عنها بقوله تعالى : ﴿ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ عَلِيمٍ ﴾ (الحجر:٥٣) ، إذ هي من رحمة الله به وبزوجه ، فهو في مقابل الإخبار بأنه الغفور الرحيم ، كما أن إهلاك المكذبين من قوم لوط وأمثالهم في مقابل الإخبار بأن عذابه هو العذاب الأليم ، فهو إذن من عطف المجموع ، على المجموع وليس من عطف قصة على جملة .

وربما يقتطع بعض المفسرين جملة من المعطوف عليه لتعطف عليها القصة فيوهم ذلك أنه من عطف مجموع جمل على جملة كما في قوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴿١١٣﴾ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ ۗ وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ۖ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴿١١٤﴾ وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴾ (طه:١١٣-١١٥) .

---

(١) حاشية الشهاب ٥/٢٩٨ .

قال البيضاوي : «وإنما عطف قصة آدم على قوله ﴿ وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ ﴾ للدلالة على أن أساس بني آدم على العصيان ، وعرقهم راسخ في النسيان» [1] ، فاختيار البيضاوي تبعًا للزمخشري العطف على ﴿ وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ ﴾ لأن المناسبة بين القصتين تبرز في هذه الجملة بوجه خاص ، وهو ما أوضحه الشهاب بقوله : «وجعله معطوفا على (صرفنا) دون (أنزلنا) وإن كان هو المتبادر لتمام المناسبة بينهما ، إذ ذكر تكرار الوعد والوعيد للتذكر ، وهم لم يتذكروا كما لم يتذكر أبوهم» [2] .

فكون تمام المناسبة في إحدى جمل المعطوف عليه لا ينفي أن يكون العطف على مجموع الجمل ، التي منها إنزال القرآن بلغة عربية ولسان مبين لا يستغلق على أفهامهم ، كما كان تحذير الله قاطعًا وواضحًا ، بل إنني ألمح في قوله ﴿ وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ﴾ جزءًا من المناسبة ، وكأن الله تعالى يوجه نبيه إلى أن محاولته تحريك لسانه متعجلاً حفظ القرآن واستذكاره لا ينفعه ، إن لم يكن ذلك بحفظ الله ، فليترك أمر ذلك إليه وحده كما قال : ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴾ (القيامة:١٧) ، فلو كانت محاولة الإنسان للتذكر والحفظ مغنية لما نسى آدم عهد الله رغم تكرار الأمر من الله بالحذر من الشيطان ، فلكل جملة من جمل المعطوف دورها في تحقيق المناسبة ، وإذا كان الزمخشري والبيضاوي اختارا ﴿ وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ ﴾ كمناسبة لعدم تذكر العهد ، والإشارة إلى طبيعة بني آدم في العصيان ، فإن ابن عطية فيما نقله القرطبي عنه رفض هذا الجامع ورجح تعلق قصة آدم بقوله ﴿ وَلَا تَعْجَلْ ﴾ ، قال القرطبي : «قال ابن عطية : وهذا التأويل ضعيف ، وذلك كون آدم مثالاً للكفار الجاحدين بالله ليس بشيء ، وآدم إنما عصى بتأويل ، ففي هذا غضاضة عليه ﷺ ، وإنما الظاهر في الآية إما أن يكون ابتداء قصص لا تعلق له بما قبله ، وإما أن يجعل تعلقه أنه لما عهد إلى محمد ﷺ ألا

---

(١) أنوار التنزيل ٦٢/٢ الحلبي .

(٢) حاشية الشهاب ٢٢٩/٦ .

يعجل بالقرآن مثل له بنبي قبله عهد إليه فنسي ، فعوقب ، ليكون أشد في التحذير وأبلغ في العهد إلى محمد ﷺ»[1] .

وإذا كنا لا نقبل أن تكون قصة آدم ابتداء كلام لا تعلق له بما قبله ، كما لم يقبله الألوسي الذي جعل مثل هذا القول من ضيق العطن ، فإننا لا نرفض أن يكون بين قوله ﴿ وَلَا تَعْجَلْ ﴾ وقصة آدم هذه المناسبة التي أشار إليها ، على أنها ليست كل المناسبة ، لأن عطف القصة لا تستخرج فيه المناسبة من جملة واحدة .

وقد جاء عطف مجموع جمل على جملة واحدة، ولكنها تشير إلى مجموعة من القصص في قوله تعالى : ﴿ هَٰذَا ذِكْرٌ ۚ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ ۝ جَنَّٰتِ عَدْنٍ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ ۝ مُتَّكِـِٔينَ فِيهَا يَدْعُونَ فِيهَا بِفَٰكِهَةٍ كَثِيرَةٍ وَشَرَابٍ ۝ ۞ وَعِندَهُمْ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرْفِ أَتْرَابٌ ﴾ (ص:٤٩-٥٢).

فالمعطوف مجموع جمل في وصف ثواب المتقين ، والمعطوف عليه جملة واحدة ، لكن الإشارة بهذا استجماع لكل ما ذكر قبلها من قصص الأنبياء السابقين ، ثم عطف عليها جملة وصف ثواب المتقين ، كما عطف جملة وصف عقاب الكافرين بنفس الأسلوب ﴿ هَٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ . ﴾ (ص:٥٥) ، وفي ذلك إشارة إلى أن الناس في استقبال رسالات الله فريقان : مؤمن وكافر ، ولكل منهما عند الله جزاؤه الذي يتناسب وما كسبت يداه . قال الزمخشري : «لما أجرى ذكر الأنبياء وأتمه ، وهو باب من أبواب التنزيل ، ونوع من أنواعه ، وأراد أن يذكر على عقبه بابًا آخر ، وهو ذكر الجنة وأهلها قال ﴿ هَٰذَا ذِكْرٌ ﴾ ثم قال ﴿ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ ﴾ ، كما يقول الجاحظ في كتبه : فهذا باب ، ثم يشرع في باب آخر ، ويقول الكاتب إذا فرغ من فصل في كتابه وأراد الشروع في آخر : هذا وقد كان كيت وكيت»[2].

---

(١) تفسير القرطبي ٦/٤٢٩١ .

(٢) الكشاف ٣/٣٧٨ .

ويعلق السعد على ذلك فيقول : «قوله (هذا وقد كان كيت وكيت) يُشعر بأن الواو للحال ، وسوق كلامه يُشعر بأنها للعطف وابتداء الكلام ، وكأنه الوجه»[1].

فعلى القول بأنها للعطف ، وهو ما رجّحه السعد ، يكون من عطف القصة على القصة ، وهو شبيه بعطف باب على باب ، كما يتضح من كلام الكشاف .

---

(١) حاشية السعد على الكشاف ٢/٥٨٦ .